



مفوضية الاتحاد الأفريقي



الامم المتحدة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

الاجتماع الثالث للجنة الخبراء

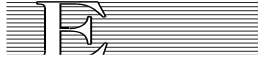
الاجتماع السابع والعشرون للجنة الخبراء التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا

26 - 29 آذار/مارس 2008

الدورة الثالثة لمؤتمر وزراء الاقتصاد والمالية الأفريقيين

الدورة الحادية والأربعون للجنة الاقتصادية لأفريقيا

31 آذار/مارس - 2 نيسان/أبريل 2008



Distr.: General

E/ECA/COE/27/15

AU/CAMEF/EXP/15(III)

Date: 25 February 2008

Arabic

Original: English

الاجتماعات السنوية المشتركة الأولى
لمؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية

ومؤتمر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لوزراء المالية
والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين

أديس أبابا، إثيوبيا

الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للإتحاد الأفريقي
وبرنامج مبادرة نيباد التابعة له

1 - مقدمة

في عام 2002، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد) بوصفها الإطار الذي يوجه فيه المجتمع الدولي، بما في ذلك منظومة الأمم المتحدة، دعمه من أجل تنمية أفريقيا. وفي هذا الصدد، وضعت منظومة الأمم المتحدة هيكلًا شاملاً على الأصعدة العالمية والإقليمية والقطري لدعم المبادرة وكفالة تحقيق أقصى النتائج منها. وعُهد إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها الذراع الإقليمي للأمم المتحدة، بالمسؤولية عن تنسيق دعم الأمم المتحدة لهذه الشراكة الجديدة على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي (قرار الجمعية العامة 7/57 لعام 2002). وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئت آلية تشاور إقليمي في عام 2002 للتعاون وتنسيق الدعم للمشاركة الجديدة من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا، التي سميت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا منسفاً لها. وأنشئت مجموعات مواضيعية، تقوم على أساس أولويات الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا في إطار آلية التشاور الإقليمي. وقد أعيد تشكيل هذه المجموعات بصورة مستمرة كي تدعم بفعالية تنفيذ الشراكة الجديدة. والمجموعات المواضيعية التسع هي حالياً كما يلي:

- (أ) تطوير الهياكل الأساسية، وتنظيمها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛
- (ب) والحوكمة، وينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
- (ج) والزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية، وتنظمها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)؛
- (د) والبيئة والسكان والتحضر، وينظمها موئل الأمم المتحدة؛
- (هـ) وتطوير الموارد البشرية، والعمالة، وفيرس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنظمها منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)؛
- (و) والعلم والتكنولوجيا، وتنظمها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)؛
- (ز) والدعوة والاتصالات، وينظمها مكتب المستشار الخاص لأفريقيا؛
- (ح) والسلام والأمن، وتنظمها إدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة؛
- (ط) والصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق، وتنظمها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو).

وفي عام 2003، واستناداً إلى إعلان مابوتو، أعرب رؤساء الدول الأفريقيون عن رغبتهم في إدماج الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على النحو المناسب في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي. وأعقب ذلك، عقد سلسلة من الاجتماعات ودورات النقارح الفكري وصذور المزيد من الإعلانات فيما بين عام 2004 و عام 2007. واستجابة لهذا الواقع الجديد، اتفق، في اجتماع التشاور الإقليمي السابع المعقود يومي 14 و 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 في أديس أبابا، إثيوبيا، على أن تواكب برامج وموارد مجموعات آلية التشاور الإقليمي، التي كانت تركز حتى ذلك الحين حصراً على تنفيذ الشراكة الجديدة، لتنمية أفريقيا مع أولويات الاتحاد الأفريقي بصورة واضحة ويمكن تتبعها ودعا الاجتماع أيضاً إلى تحسين التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، ومصرف التنمية الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛ وأيد أيضاً توسيع آلية التشاور الإقليمي لتشمل مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وقد أنشأ إعلان تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي وقعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2006 الرئيسان التنفيذيان للمنظمتين عندئذ، إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ويقوم هذا الإطار على أساس احتياجات الاتحاد الأفريقي وأولوياته الاستراتيجية ويوفر الإطار الاستراتيجي الشامل لتعاون الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي. ويدعو الإعلان إلى تواكب دعم وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، مع للإطار.

وإزاء هذه الخلفية، تعرض هذه الورقة المستجندات بشأن الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد التابعة له. وتقدم الورقة استعراضاً شاملاً للدعم المقدم للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد منذ اجتماع التشاور الإقليمي السابع. وهي تلفت الانتباه إلى الدعم الذي تقدمه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بما في ذلك عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران وتبرز المسائل الرئيسية وتوصيات اجتماع التشاور الإقليمي الثامن، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتنسيق دون الإقليمي. وتشدد على إنجازات وأثار الدعم المقدم. وفي الختام، تطرح الورقة عدداً من المقترحات بشأن سبيل المضي قدماً كي ينظر فيها الوزراء ويعتمدها، بغية كفالة تقديم الدعم الفعال للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد.

2 - الدعم المقدم على صعيد منظومة الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابعة له

يبرز هذا الفرع بعض الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها المجموعات المواضيعية والمجموعات الفرعية لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد في عام 2007. وهو يقوم على أساس تقارير المجموعات والمجموعات الفرعية التي أعدت من أجل اجتماع التشاور الإقليمي الثامن المعقود يومي 5 و 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007.

1-2 مجموعة تطوير الهياكل الأساسية

تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تنظيم هذه المجموعة، التي تشمل أربع مجموعات فرعية، هي المياه، والطاقة، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل.

المياه: ساهمت هذه المجموعة الفرعية، التي تعمل برعاية مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا، مساهمة نشطة في تعزيز التعاون الإقليمي خلال عام 2007. وقد عزز أعضاء هذه المجموعة التعاون مع وحدات المياه في الجماعات الاقتصادية الإقليمية المعنية، ومع الشبكة الأفريقية لمنظمات أحواض الأنهار. وتشارك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا مشاركة وثيقة في أنشطة مبادرة الأمم المتحدة للموارد المائية في أفريقيا. وشملت الأنشطة المشتركة التي اضطلعت بها المجموعة تقديم الدعم المؤسسي المتواصل للمجلس الوزاري الأفريقي المعني بالمياه، وتطوير مواقف ووجهات نظر مشتركة بشأن المياه، ونشر وثائق سياسات عامة رئيسية بشأن المياه، وإنشاء آليات تمويل.

الطاقة: بذلت شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا جهوداً محموداً لتحسين دعم الأمم المتحدة لتنفيذ العناصر المتصلة بالطاقة في الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا. وتتعاون المجموعة مع الهيئات الوزارية الأفريقية المسؤولة عن الطاقة. ويضم هذا التعاون عدداً من المجالات التي تشمل ما يلي: (أ) تعزيز القدرات في صنع القرارات على الصعيدين الوطني ودون الإقليمي؛ (ب) وتقديم الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تطوير الرؤية الأفريقية للطاقة عام 2030، (ج) وتطوير أدوات لسد الثغرات المؤسسية في معالجة انخفاض مستوى الحصول على الطاقة واستهلاكها في المناطق الريفية. وعلى الصعيد الدولي، تساهم شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا في تطوير وجهات نظر أفريقيا و/أو موافقها بشأن مسائل رئيسية.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: نظراً لعدم وجود تجمع رسمي مشترك بين الوكالات، تؤدي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، دوراً رائداً في هذا الشأن. وقد نشأت الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها خلال عام 2007 عن خطة العمل قصيرة الأجل للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا بشأن الهياكل الأساسية. وتشمل مجالات التدخل الرئيسية الأخرى متابعة مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات وخطة العمل لإقليم أفريقيا بشأن اقتصاد المعرفة، فضلاً عن مؤتمر القمة لربط أفريقيا بالاتصالات المعقود في كيغالي، رواندا، في تشرين الأول/أكتوبر 2007.

النقل: ريثما يتم إنشاء تجمع رسمي مشترك بين الوكالات للمسائل المتصلة بالنقل، تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي تعمل بالتعاون الوثيق مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، المسؤولية عن هذه المجموعة الفرعية. وقد أنصب تعاون هذه المجموعة الفرعية مع المؤسسات الأفريقية على القرارات الرئيسية للمؤسسات الإقليمية. وقد وفر إعلان دربان لمؤتمر الاتحاد الأفريقي الأول للوزراء المسؤولين عن النقل البري (جنوب أفريقيا، تشرين الأول/أكتوبر 2007)، زخماً جديداً في هذا الشأن. وقد دعمت منظومة الأمم المتحدة برنامج الشراكة الجديدة بشأن النقل وشاركت بنشاط في المؤتمرات الوزارية ذات الصلة.

2-2 مجموعة الحوكمة

يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تنظيم مجموعة الحوكمة وهي تنظم حول موضوعين فرعيين هما: 1' الحوكمة السياسية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) 2' والحوكمة الاقتصادية وإدارة الشركات (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا).

الحوكمة السياسية: اضطلع بثلاثة أنشطة رئيسية في عام 2007 في إطار هذا الموضوع الفرعي هي تقديم الدعم للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران ومندوبي الحوكمة الأفريقي السابع. وقد عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل وثيق جداً مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي في تقديم خدمات استشارية على أرفع مستوى ودأب، جنباً إلى جنب مع أعضاء المجموعة الآخرين، على المشاركة في اجتماعات اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا واجتماعات رؤساء الدول والحكومات ومندوبي الشراكة الأفريقية.

الحكومة الاقتصادية: ساهم الدعم المقدم في إطار هذا الموضوع الفرعي في تهيئة بيئة إيجابية للاستثمار والنمو الاقتصادي، وسن إصلاحات اقتصادية لازمة، وإعادة هيكلة المعونة الدولية، وتخفيف عبء الدين وتحقيقاً لهذه الغاية، ساهمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في إجراء تحسينات في سياسات الاقتصاد الكلي عن طريق التقرير الاقتصادي عن أفريقيا لعام 2007 ومؤتمر وزراء المالية والتخطيط والتنمية الاقتصادية الأفريقيين. وبالإضافة إلى هذا، استخدمت منشورات شتى أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعو إلى تعزيز اتخاذ سياسات اقتصادية سليمة، كوسائل هامة لنقل توصيات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المتعلقة بالسياسات إلى مسؤولي الدول الأعضاء.

3-2 مجموعة الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية

تتولى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة تنظيم هذه المجموعة. وفي الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر 2006 إلى تشرين الأول/أكتوبر 2007، نفذ أعضاء مختلفون في هذه المجموعة، وخاصة وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ روما مقراً لها، عدداً من الأنشطة التعاونية لدعم جدول أعمال الزراعة والأمن الغذائي والتنمية الريفية في الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا للاتحاد الأفريقي. وقد شملت هذه الأنشطة تقديم الدعم لتنفيذ البرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية في الشراكة الجديدة، ولمؤتمرات وزارية شتى تتصل بالأمن الغذائي والتنمية الزراعية. كما قدم الدعم لأمانة الشراكة الجديدة ولهيات ومبادرات إقليمية ودون إقليمية شتى.

4-2 مجموعة البيئة والسكان والتحضر

يتولى موئل الأمم المتحدة تنظيم هذه المجموعة وتتصب أنشطتها على ثلاثة مجالات مواضيعية هي: مدن مستدامة للشراكة الجديدة بزيادة موئل الأمم المتحدة؛ رصد البيانات وتقييم التقدم المحرز في إنجاز أهداف الشراكة الجديدة في البيئة والسكان والتحضر بزيادة صندوق الأمم المتحدة للسكان والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ ووضع وتنفيذ المبادرة البيئية للشراكة الجديدة بزيادة برنامج الأمم المتحدة للبيئة واضطلع أعضاء المجموعة بالعديد من الأنشطة لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. ومن الجدير بالملاحظة بصورة خاصة أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة وأمانة الشراكة الجديدة قدما دعماً مالياً وفنياً للجماعات الاقتصادية الإقليمية لوضع خطط عمل بيئية دون إقليمية للمبادرة البيئية للشراكة الجديدة للمناطق دون الإقليمية الخمس في أفريقيا.

5-2 مجموعة تطوير الموارد البشرية والعمالة وفيرس نقص المناعة البشرية/ الإيدز

تتولى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) تنظيم هذه المجموعة التي تضم ثلاث مجموعات فرعية هي: تطوير الموارد البشرية، مع اليونسكو بوصفها تتولى تنظيمها (بدعم من اليونسيف)؛ والعمالة، مع منظمة العمل الدولية بوصفها تتولى تنظيمها؛ وفيرس نقص المناعة البشرية والإيدز، مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز بوصفه يتولى تنظيمها. وقد أعدت هذه المجموعة خطة عمل مشتركة بين الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة/اليونيسيف، تدمج أهدافاً محددة قابلة للتحقيق تتواءم مع أولويات الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا التابعة للاتحاد الأفريقي لعام 2007، وتسترشد بالبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وبالإضافة إلى ذلك، عمل أعضاء المجموعة، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، من أجل دعم وضع مؤشرات وخلاصة وافية لقياس التقدم المحرز والالتزام بشأن إعلانات فيروس نقص المناعة البشرية، فضلاً عن تعزيز متابعة هذه الالتزامات. وساهمت هذه المجموعة أيضاً في تنفيذ خطة عمل العقد الثاني للتعليم في أفريقيا. وساهم أعضاء المجموعة معاً في الأنشطة السنوية الإستراتيجية لنيباد للاتحاد الأفريقي لدعم بقاء الطفل ونمائه وحمايته.

6-2 مجموعة العلم والتكنولوجيا

تتولى اليونسكو تنظيم هذه المجموعة وقد سميت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا نائباً لجهة تنظيمها. وقد شاركت هذه المجموعة بنشاط في إعداد خطة العمل الموحدة للعلم والتكنولوجيا في الشراكة الجديدة للتنمية أفريقيا (نيباد) التابعة للاتحاد الأفريقي، التي اعتمدها مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي رسمياً في أديس أبابا في كانون الثاني/يناير 2007. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2007، اعتمد المؤتمر العام لليونسكو خطة للمساهمة في تنفيذ خطة العمل الموحدة، وشمل ذلك الاضطلاع بأنشطة مشتركة مع وكالات أخرى.

7-2 مجموعة الدعوة والاتصالات

يتولى مكتب المستشار الخاص لأفريقيا تنظيم هذه المجموعة وقد سُميت اللجنة نائباً لجهة تنظيمها. وقد تعاونت هذه المجموعة مع أمانة نيباد في إعداد وعرض تقرير الجمعية العامة عن تنفيذ مبادرة نيباد. واشترك العديد من أعضاء هذه المجموعة في حلقة عمل الاتصالات التي نظمتها نيباد وعقدت في غانا في الفترة من 12 إلى 14 نيسان/أبريل 2007، وفي اجتماعات المتابعة والأحداث ذات الصلة.

8-2 مجموعة السلم والأمن

تتولى إدارة الشؤون السياسية تنظيم هذه المجموعة، التي تضم ثلاث مجموعات فرعية هي: هيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، وتنظيمها إدارة عمليات حفظ السلام، والتعمير والتنمية بعد الصراع وتنظيمها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ والمجموعة الفرعية لحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة وتنظيمها مفوضية حقوق الإنسان.

المجموعة الفرعية لهيكل السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي: أنشئ فريق دعم السلام المشترك بين إدارة عمليات حفظ السلام بالأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لتقديم الدعم لتنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات، أي توفير الخبرة الفنية/الدعم لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي في إنشاء القوة الاحتياطية الأفريقية وتخطيط بعثات دعم السلام وإيقادها وإدارتها. ومنذ بدء عمل هذه المجموعة الفرعية في كانون الثاني/يناير 2007، قدمت الدعم بنشاط لشعبة عمليات السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي في مجالات التدريب والشؤون العسكرية والشرطة واللوجستيات والمالية والاتصالات.

المجموعة الفرعية للتنمية بعد الصراع: دعم هذا التجمع الفرعي للاتحاد الأفريقي في تطوير سياسات شاملة وإستراتيجية بشأن التعمير والتنمية بعد الصراع. ودعمت هذه المجموعة الفرعية، جماعياً وعن طريق جهود فردية تبنيلها وكالات أعضاء، بفعالية الأنشطة المتصلة بتنفيذ سياسة التعمير والتنمية بعد الصراع للاتحاد الأفريقي. وكجزء من دعم بناء القدرات، قدم أعضاء هذه المجموعة الفرعية للاتحاد الأفريقي الدعم المالي والمادي والتقني. واضطلعت هذه المجموعة الفرعية بإعداد تقارير التقييم القطرية لتوثيق حالة الإنعاش والتعمير بعد الصراع في اثني عشر بلداً.

المجموعة الفرعية لحقوق الإنسان والعدالة والمصالحة: خلال الفترة قيد الاستعراض، عقدت هذه المجموعة الفرعية سلسلة من الاجتماعات مع الشركاء، بما في ذلك مفوضية الاتحاد الأفريقي ومحكمة حقوق الإنسان بشأن تنفيذ البرنامج العشري لبناء القدرات. وقد أدت هذه الاجتماعات وغيرها من المشاورات مع هيئات قارية أخرى مثل اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، إلى اعتماد اللجنة الأفريقية قراراً لدعم تنفيذ البرنامج.

9-2 مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق

تتولى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تنظيم مجموعة الصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق. وقد اضطلع أعضاء المجموعة جماعياً بأنشطة متنوعة تتصل بالصناعة والتجارة والوصول إلى الأسواق لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. وقد شملت البرامج التي نفذت في إطار قيام اليونيدو بدور الوكالة الرائدة، عقد اجتماعات أفرقة خبراء معنية بمسح جودة الهياكل الأساسية في أفريقيا، ومعنية بعمالة الشباب. وشملت البرامج التي نفذت في إطار قيام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) بدور الوكالة الرائدة، برنامج التجارة الإقليمي لجماعة شرق أفريقيا وبناء القدرات في التفاوض بشأن اتفاقات الشراكة الاقتصادية. وقد تولي مركز التجارة الدولية زمام المبادرة في تنفيذ برنامج دعم التجارة للسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

3 - دعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابعة له

1-3 الدعم العام

تدعم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استناداً إلى ولايتها، أولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وبما يتماشى مع الساحة الإنمائية الجديدة التي تدعو إلى اتخاذ تدابير وخطوات وإجراءات من أجل التنفيذ الفعال لجدول أعمال تكامل الاتحاد الأفريقي والبرامج القطاعية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، اعتمدت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تعزيز التكامل الإقليمي كمجال رئيسي للتدخل وواكبت أولوياتها مع جدول أعمال الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وتعكس برامج اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لفترة السنتين طبيعة ونطاق الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. وتشمل الأنشطة المضطلع بها لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد التابعة له إجراء دراسات تحليلية وتقديم خدمات استشارية والدعوة للسياسات العامة، وبناء القدرات. وقدمت اللجنة أيضاً الدعم التقني لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة نيباد، وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، وفريق هذه الآلية، والجماعات الاقتصادية الإقليمية، فضلاً عن أجهزة تنفيذية أخرى على الصعيدين دون الإقليمي والوطني.

وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دعماً ملموساً لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة على أساس برنامج التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي ومذكرة التفاهم الموقعة بين المفوضية وأمانة الشراكة الجديدة. وفي إطار البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي، تقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الدعم للاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في مجالين هما: الصحة والهياكل الأساسية. وفي مجال الصحة، تقدم اللجنة، جنباً إلى جنب مع شركائها، المساعدة التقنية للجماعات الاقتصادية الإقليمية في إنشاء آليات للشراء بالجملة على الصعيد الإقليمي والإنتاج المحلي للأدوية العامة المتصلة بالإيدز والسلع.

وفي إطار شبكة الأمم المتحدة المعنية بالطاقة في أفريقيا، دعمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مفوضية الاتحاد الأفريقي لتطوير رؤية وسياسة أفريقية للطاقة. كما تدعم اللجنة المفوضية في وضع خطة رئيسية للنقل.

وقدمت اللجنة الدعم لتنفيذ مبادرات نيباد، مثل خطة العمل قصيرة الأجل للهياكل الأساسية والبرنامج الأفريقي الشامل للتنمية الزراعية. وتواصل اللجنة تقديم المساعدة في مجالات أخرى كثيرة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتنمية موارد المياه، والتجارة والتكامل الإقليمي، وقضايا الجنسين. وبالإضافة إلى ذلك، تشترك اللجنة بنشاط في مؤتمرات قمة الاتحاد الأفريقي واجتماعات اللجنة التوجيهية للشراكة الجديدة. وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشورة التقنية ومدخلات، ولاسيما في المناقشات بشأن إدماج الشراكة الجديدة في هياكل وعمليات الاتحاد الأفريقي.

وقد نفذ قسم دعم الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا الذي أنشئ في شعبة الشراكة الجديدة والتكامل الإقليمي باللجنة الاقتصادية لأفريقيا أنشطة رئيسية لتعزيز دعم منظومة الأمم المتحدة للعملية. وتشمل هذه الأنشطة تقديم الخدمات الموضوعية لآلية التشاور الإقليمي؛ والدعم الفني لمجموعات الأمم المتحدة المواضيعية التسع. لآلية التشاور الإقليمي؛ وإعداد منشورات موضوعية وتشكل الرسالة الأخبارية الأسبوعية التي يصدرها القسم، موجز أخبار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، مادة دعائية هامة تدعو للشراكة الجديدة، وتطلع الجماهير على الأنشطة المتصلة بالشراكة الجديدة. ويقوم القسم حالياً بتنظيم عقد حلقة عمل تدريبية للصحفيين في محاولة لزيادة تغطية وسائل الإعلام للشراكة الجديدة ونشر أنبائها.

ومع زيادة التشديد على تعزيز التعاون مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل تحقيق التكامل الإقليمي وتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، تقوم المكاتب دون الإقليمية للجنة بوضع برامج متعددة السنوات مع الجماعات الاقتصادية الإقليمية. وستوقع مع هذه الجماعات مذكرات تفاهم تفصل طرائق تنفيذ البرامج متعددة السنوات. وسينج هذا اللجنة والجماعات الاقتصادية الإقليمية استخدام مواردها الجماعية لتنفيذ برنامج التكامل الإقليمي وفي غضون ذلك كفاءة التدابير وتعزيز القدرة على الإنجاز، وتعمل المكاتب دون الإقليمية أيضاً للجمع بين وكالات الأمم المتحدة لدعم الشراكة الجديدة للاتحاد الأفريقي على الصعيد دون الإقليمي. ويشمل ذلك وضع ورقات مسائل وإجراء مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة في كل منطقة دون إقليمية تابع لها، لا سيما الوكالات المتواجدة على الصعيد دون الإقليمي.

وبالإضافة إلى هذا، تواصل المكاتب دون الإقليمية تيسير أنشطة بناء القدرات للجماعات الاقتصادية الإقليمية وتنفيذ مشاريع الهياكل الأساسية. وفي مجال تقديم الدعم المؤسسي للشراكة الجديدة، تواصل المكاتب دون الإقليمية تقديم المساعدة لمكاتب التنسيق الوطنية ودون الإقليمية للشراكة الجديدة ولفرق العمل الإقليمية للشراكة الجديدة التابعة لكل منها، عن طريق تقديم خدمات استشارية وخدمة الاجتماعات. ومن أجل تعميم أولويات الشراكة الجديدة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ساعد عدد من المكاتب دون الإقليمية البلدان الأعضاء في إعداد ونشر ورقات تقنية بشأن التقدم المحرز والاحتمالات في تنفيذ الشراكة الجديدة وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتقرح هذه الورقات إطاراً استراتيجياً من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في المناطق دون الإقليمية المعنية عن طريق الشراكة الجديدة.

2-3 دعم اللجنة الاقتصادية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

1-2-3 معلومات أساسية

اعتمد رؤساء الدول والحكومات الأفريقيون الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، التي تعتبر من بنات أفكار الشراكة الجديدة، كآلية للتعليم من الأقران والتقييم الذاتي على أساس إعلان الشراكة الجديدة المتعلق بالديمقراطية والحوكمة السياسية والاقتصادية وإدارة الشركات. وتعتبر هذه الآلية المبتكرة تعبيراً واضحاً من زعماء أفريقيا عن إصرارهم على الحوكمة الرشيدة. ورغم أن الآلية أداة تتضمن الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إليها طوعاً، فإن الطلب على المساعدة التقنية والاستشارية من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها شريكاً استراتيجياً، في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران من الدول الأعضاء، كبير. وأخذ في التزايد حيث أنه من المسلم به أن عملية استعراض الأقران ذات أهمية حاسمة للنجاح في تنفيذ الشراكة الجديدة. وعلى الرغم من أنه لم توقع أي مذكورة تفاهم رسمية بين اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأمانة الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، يفترض أن اللجنة مسؤولة عن ركائز الحوكمة الاقتصادية والتطورات الاجتماعية – الاقتصادية والحوكمة السياسية خلال بعثات الاستعراض.

ومن أجل الاستجابة بصورة منتظمة للطلب المتزايد للحصول على دعم تقني، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا الترتيبات المؤسسية اللازمة، بأن أنشأت في أيلول/سبتمبر 2006 وحدة دعم خاصة بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران داخل هيكلها التنظيمي.

2-2-3 مساهمات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران

قدمت اللجنة منذ إنشائها مساهمات جمة وشاركت بنشاط في عملية استعراض الآلية برمتها. وخلال الفترة قيد الاستعراض، وأصلحت اللجنة تقديم مساهمة هامة من أجل النجاح في تنفيذ عملية الآلية، تنصب بصورة خاصة على أربعة مجالات.

الخدمات الاستشارية

قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا خدمات استشارية كبيرة للدول الأعضاء المشتركة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران لعملية استعراضها وذلك عن طريق: 1¹ بعثات دعم قطري لاستعراض الأقران (مالي)؛ 2² وبعثات دعم للمتابعة (موزامبيق وبنن)؛ 3³ وبعثات استعراض قطرية (بنن، وأوغندا، ونيجيريا، وبوركينا فاسو). وخلال الفترة قيد الاستعراض، قام منتدى رؤساء دول الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران باستعراض الأقران للجزائر وجنوب أفريقيا (تموز/يوليه 2007) وبنن (كانون الثاني/يناير 2008).

وخلال هذه البعثات، قيمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا استقلال العملية ومدى ملائمة الترتيبات والآليات المؤسسية التي وضعها البلد لإجراء عملية التقييم الذاتي، واستعرضت التقييمات الذاتية للبلدان، مما تطلب إجراء مشاورات مكثفة والتفاعل مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وتعاونت في صياغة تقارير الاستعراض القطري وبرنامج العمل الوطني.

حلقات العمل التدريبية

بدأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عملية للتعليم من الأقران. وفي حزيران/يونيه 2007، نظمت حلقة عمل تدريبية بشأن "مشاركة منظمات المجتمع المدني في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران". وقد جمعت هذه الحلقة بين ممثلين ناطقين بالفرنسية لمنظمات المجتمع المدني. وقد تعلموا أفضل الممارسات والنواقص التي يتعين تقيدها من بلدان رائدة في الآلية (الجزائر، وبنن، وموريشيوس، وغانا، وكينيا، ورواندا). وقد سمحت لممثلي منظمات المجتمع المدني بتطبيق أدوات وطرائق إستراتيجية للمشاركة بفعالية وكفاءة في عملية الآلية ومكنتها من إيجاد شبكات فيما بينها من أجل اشتراكها في المستقبل في نظم الحوكمة الوطنية. وفي هذه العملية، وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا دليل تدريب لمنظمات المجتمع المدني (بالفرنسية) ومسودة الدليل متاحة.

الترويج للعملية

دعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بوصفها شريكاً استراتيجياً رائداً في العملية، المجتمع الدولي لتفهم مفهوم الآلية وعملية استعراض الأقران عن طريق: 1¹ تقديم الإرشاد لاستعراض منهجية وأدوات الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، 2² وإدماج برنامج العمل الوطني بالآلية في استراتيجيات التنمية الوطنية الحالية وتقديم إطار تمويل استراتيجي لبرنامج العمل الوطني عن طريق استنباط منهجية لتقدير التكاليف تقوم على افتراضات معينة (استكملت دراسة لغالباً من مجموع الدراسات الفردية لثلاثة بلدان)، 3³ وتقديم بيانات في مندييات كثيرة، مثل اجتماع المائدة المستديرة المشترك بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا بشأن "تعزيز تقييم الاستثمار وإصلاحها في بلدان الشراكة الجديدة" فضلاً عن استخدامها كمورد للخبراء لفرقة العمل رفيعة المستوى المعنية بالحق في التنمية لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وما إلى ذلك.

قاعدة بيانات الخبراء الأفريقيين المستقلين

على سبيل متابعة ولاية اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في المساهمة في اضمحاء الطابع المؤسسي على دعم اللجنة لعملية الآلية وتعميمها، وضعت اللجنة قاعدة بيانات بالخبراء الأفريقيين والمغتربين بشأن الحوكمة، لمساعدة الأمانة القارية للآلية في تحديد الخبراء الأفريقيين المستقلين المختصين في جميع مجالات الحوكمة من أجل بعثات الاستعراض القطرية. وتقدم البيانات إلى أمانة الآلية عند الطلب وقد ساهم هذا كثيراً في جعل عملية الآلية تتسم بالكفاءة والفعالية تقنياً إلى حد بعيد من حيث مشاركة الخبراء الأفريقيين. وحتى اليوم، تتضمن قاعدة بيانات اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وهي عمل متواصل، 170 نبذة.

4 - اجتماع التشاور الإقليمي الثامن

عقد في 5 و 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، اجتماع التشاور الإقليمي الثامن لوكالات الأمم المتحدة ومنظماتها العاملة في أفريقيا لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد التابعة له وذلك للاستفادة من إنجازات اجتماع التشاور الإقليمي السابع ولتعميق الشراكة مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. وقد شرف الاجتماع بحضور الدكتور أشيا روز ميجيرو، نائب الأمين العام للأمم المتحدة. وقد حضره ممثلون رفيعو المستوى لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة ومعظم وكالات الأمم المتحدة. كما مثلت

فيه الجماعات الاقتصادية الإقليمية ومصرف التنمية الأفريقي ووكالات أخرى متعددة الأطراف. وقد أتاح الاجتماع الفرصة لتشاطر المعلومات والدروس المستفادة، واتخاذ توصيات ملموسة وقابلة للتنفيذ العملي بشأن طرق تعزيز الكفاءة والفعالية في منظومة المجموعات؛ التنفيذ المعجل لبرنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي؛ إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق دون الإقليمي لدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد؛ وبسبب تعزيز جدول الأعمال الإقليمي للتعمير بعد الصراع وجهود بناء السلام المشتركة بين الوكالات.

1-4 منظومة المجموعات

وافق الاجتماع على أن فعالية أداء منظومة المجموعات تتسم بأهمية رئيسية لتعزيز الكفاءة والإتساق في تقديم الدعم للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. وكرر تأكيد ضرورة: تقوية الالتزام والقيادة؛ ومعالجة المسائل الهيكلية والشاملة؛ وزيادة المساءلة؛ وتعزيز التنسيق والتعاون؛ وزيادة تعبئة الموارد وبناء القدرات؛ وزيادة الرصد والتقييم بصورة منتظمة؛ وزيادة الاتصال والتوعية والدعوة. وفي هذا السياق، دعا اجتماع التشاور الإقليمي إلى تحسين القيادة وإنشاء لجنة توجيهية وزيادة مواكبة أنشطة منظومة المجموعات لأولويات الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة في إطار برنامج الأمم المتحدة العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ودعا الاجتماع أيضاً إلى أن تضع المجموعات خطط أعمال لفترة ثلاث سنوات وتعميم المسائل الشاملة لعدة قطاعات مثل قضايا الجنسين والصحة والثقافة.

2-4 البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي

كرر اجتماع التشاور الإقليمي تأكيد التزامه بالتنفيذ الفعال للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي. وأقر بضرورة القيام بما يلي: تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في إطار التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة؛ وتعزيز القدرة الداخلية للاتحاد الأفريقي على تنسيق الدعم الذي يُقدم في إطار البرنامج؛ وإسراك مصرف التنمية الأفريقي في البرنامج. وفي هذا الشأن، أوصى الاجتماع بزيادة تطوير الإطار كي يستوعب التعاون الحالي والاتفاقات الثنائية بين وكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتشكيل الأساس لمساعدة الأمم المتحدة في بناء قدرات الاتحاد الأفريقي. ودعا إلى تقوية القيادة من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي ومشاركة مصرف التنمية الأفريقي في تنفيذ البرنامج.

3-4 التنسيق دون الإقليمي لدعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي وبرنامج مبادرة نيباد التابعة له

فيما يتعلق بمسألة التنسيق في المناطق دون الإقليمية، أيد اجتماع التشاور الإقليمي توصيات اجتماع فريق الخبراء المخصص المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2007، لاستعراض تقرير تقييم منظومة المجموعات للمشاورات الإقليمية التي أتاحت الفرصة لمناقشة مسائل تتعلق بالتنسيق دون الإقليمي. وأقر الاجتماع بأن هناك ثغرة بين التدخلات الإنمائية على الصعيد الإقليمي والتدخلات الإنمائية على الصعيد الوطني، وأن التنسيق على الصعيد دون الإقليمي يكاد يكون منعدماً من الناحية الفعلية وبالمثل، لوحظ عدم الإلمام الكافي بعمل وكالات الأمم المتحدة على الصعيد دون الإقليمي، ولا سيما فيما يتعلق بتواجدها على هذا الصعيد، ومجالات تركيزها، وطرائق عملها واليات التنسيق لديها. بيد أن الاجتماع أدرك أنه قد يكون من الصعب التنسيق على الصعيد دون الإقليمي إذا لم تعمل مسائل التكامل الإقليمي بوضوح في منظومة المجموعات وفي هذا الشأن، أيد الاجتماع التوصية بإجراء عملية جرد للتأكد من أن للوكالات ذات التواجد والبرامج على الصعيد دون الإقليمي مجالات تركيز مختلفة، واليات تنسيق قائمة، من أجل تحديد الثغرات وأوجه القصور. كما أيد الاجتماع معالجة التكامل الإقليمي في نظام المجموعات لتعزيز التنسيق على الصعيد دون الإقليمي، بالإضافة إلى تعزيز قدرة الجماعات الاقتصادية الإقليمية.

4-4 التعمير والتنمية بعد الصراع

أقر اجتماع التشاور الإقليمي بأن التعمير والتنمية بعد الصراع، الذي كان موضوع الاجتماع، مسألة معقدة ومتعددة الأبعاد، تشمل جهات فاعلة وتدخلات كثيرة على الأصعدة العالمية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. وأكد ضرورة زيادة تنسيق الجهود وأن ترد قضايا الجنسين وتمكين المرأة والبطالة بين الشباب والمسائل الاجتماعية-الثقافية والبيئية وغيرها من المسائل القطاعية في تدخلات التعمير والتنمية بعد الصراع. واعترف أيضاً بضرورة توفير موارد كافية لدعم جهود التعمير والتنمية للبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع وزيادة الوعي بسياسات الاتحاد الأفريقي بشأن التعمير والتنمية بعد الصراع على الصعيد العالمي. وفي هذا السياق، أوصى اجتماع التشاور الإقليمي بتنسيق الجهود على مختلف الأصعدة لكفالة الإتساق والفعالية في إيصال الدعم للتعمير والتنمية بعد الصراع. ودعا إلى التعجيل بتنفيذ سياسات الاتحاد الأفريقي بشأن التعمير والتنمية بعد الصراع من أجل التأثير بصورة إيجابية على الحالة على أرض الواقع في البلدان الخارجة من صراع والبلدان التي تمر بمرحلة ما بعد الصراع. واتخذ الاجتماع عدة توصيات أخرى تتعلق بالتعاون والتضافر، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة وتمويل البرامج.

5 - الانجازات والآثار العامة

شملت الإنجازات المتصلة بتنفيذ توصيات اجتماع التشاور الإقليمي السابع التكليف بإجراء استعراض خارجي لمنظومة المجموعات لتحسين كفاءة وفعالية عملياتها وتنظيم اجتماع لفريق خبراء لاستعراض التقرير، وقد تم إحراز إنجازات ملحوظة فيما يتعلق بتعزيز تنسيق دعم الأمم المتحدة للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة، بما في ذلك إعادة تحديد وضع أمانة آلية التشاور الإقليمي في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لتصبح منسفاً استراتيجياً. وبالإضافة إلى ذلك، بدأت المكاتب دون الإقليمية للجنة إجراء مناقشات مع وكالات الأمم المتحدة في مناطق كل منها دون الإقليمية، بشأن مسألة التنسيق دون الإقليمي. وبدأت مجموعة الدعوة والاتصالات تطوير إستراتيجية شاملة للاتصالات والدعوة من أجل الشراكة الجديدة. وعلاوة على ذلك، قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب المستشار الخاص لأفريقيا دعماً استشارياً لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة. بيد أنه لم يحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في تعميم قضايا الجنسين والشباب في المجموعات، ولم يسطع برصد وتقييم أنشطة المجموعات على نحو منظم.

وتشمل الإنجازات الملحوظة الأخرى بدء آلية التشاور الإقليمية بمجموعتين جديدتين وتصحيح مسار اللجنة الاقتصادية لأفريقيا كمنسق استراتيجي. وتساهم اللجنة الآن أكثر في المجموعات وتقدم دعم الأمانة لها. وتعد اجتماعات التشاور الإقليمي الآن بصورة منظمة مرة في السنة في أديس أبابا لتيسير الحضور والمشاركة فيها. وتشهد مشاركة نائب الأمين العام في آخر اجتماع تشاور إقليمي على الأهمية التي تُعلق على عملية التشاور. وازدادت مشاركة مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية في اجتماعات وأنشطة آلية التشاور الإقليمي والمجموعات. وتشارك مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة الآن في رئاسة اجتماعات آلية التشاور الإقليمي والمجموعات. وقد أسفر هذا عن تعزيز قيادة اجتماعات التشاور الإقليمي، وتحسين تنسيق المجموعات، وزيادة التفاعل داخل المجموعات وفيما بينها، وزيادة تركيز أنشطة المجموعات من أجل تعزيز أهميتها فعاليتها. ومازالت وكالات الأمم المتحدة ترصد قدراً كبيراً من الموارد المادية والمالية لمنظومة دعم المجموعات، ولتنفيذ عدد متزايد من المشاريع. وتم تعزيز الاتصال بين اللجنة وأمانة نيباد ومفوضية الاتحاد الأفريقي، فضلاً عن بعض منظمي المجموعات؛ وهناك اتصال ودعوة مستمرين، وزيادة الدعم للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

وإجمالاً، ولد اجتماع التشاور الإقليمي السابع زخماً هاماً من أجل دعم الأمم المتحدة للشراكة الجديدة، بما في ذلك تعزيز الشراكات مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية. بيد أنه على الرغم من هذه الإنجازات، ما زالت هناك تحديات كثيرة. فمن الضروري تحسين أداء مختلف المجموعات، وتعزيز المشاركة في آلية التشاور الإقليمي، من جانب الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، لم يتم بعد إضفاء الطابع المؤسسي على التنسيق دون الإقليمي. وبناء على ذلك تعقد اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ووكالات الأمم المتحدة الأخرى العزم على تكثيف جهودها كي تنفذ توصيات اجتماع التشاور الإقليمي السابع تنفيذاً تاماً وتستفيد من هذه الإنجازات من أجل تحقيق المزيد.

وفيما يتعلق بدعم عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ساهم ما قدمته اللجنة من خدمات استشارية ودعم فني، وما عقدته من حلقات عمل تدريبية مساهمة كبيرة في تعزيز تنفيذ عملية الآلية في البلدان المشاركة فيها، كما ورد في تقييمات الوثائق الرسمية ونتائج البحوث التي أجريت عن طريق شبكة الأنترنت والتعليقات لتقييم المناسبات بعد عقدها فضلاً عن استمرار الطلب على الخدمات الاستشارية من اللجنة. وعن طريق دعم اللجنة المذكور آنفاً، أصبحت البلدان المشاركة في الآلية أكثر فعالية بصورة عامة في التصدي لتحديات الحوكمة الرشيدة مما أدى إلى اعتماد أفضل الممارسات في الميكنات والمعايير. وأسفرت حلقات العمل التدريبية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران عن إجراء عملية الآلية على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة تقنياً في الدول الأعضاء عن طريق زيادة مشاركة أصحاب المصلحة وجعل العملية تتسم بالمزيد من المصداقية والشفافية وأكثر تحرراً من التلاعب السياسي فيها. ومن شأن تعزيز مكانة منظمات المجتمع المدني في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران أن يحسن حالة الحوكمة والتنمية الاجتماعية-الاقتصادية في البلدان المشاركة فيها.

وستتيح دراسة تمويل وتكلفة برنامج العمل الوطني للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران بزيادة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للبلدان المشتركة في الآلية القدرة على أن تطور بصورة منتظمة إطاراً رسمياً لتقدير التكاليف التفصيلية لبرنامج العمل الوطني للآلية. وستمثل الأثر العام المترتب على ذلك في وضع نمط موحد للبلدان المشاركة في الآلية في تتبع نفقات برنامج العمل لاسيما حيثما تتداخل نفقات برنامج عمل الآلية مع مبادرات أخرى مثل عملية ورقات إستراتيجية الحد من الفقر. وفي الختام، كان الأثر العام لهذه المدخلات والأنشطة كبيراً وعملياً من حيث التقدم المحرز في عملية الاستعراض في البلدان المشاركة في الآلية.

6 - الدروس المستفادة وسبيل المضي قدماً

من أجل مواصلة الزخم الحالي وتكثيف الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد لتحقيق أقصى تأثير، يجب تنفيذ توصيات. ويدعو هذا إلى زيادة الالتزام والقيادة المؤسسية، فضلاً عن بذل جهود متضافرة من جانب جميع المعنيين؛ ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها من ناحية، ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة

الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية من ناحية أخرى. ومن الجوهرى أيضاً التعاون فيما بين الوكالات المشاركة.

ويلزم تعزيز الاتصال بين المجموعات وداخلها لكفالة اتخاذ نهج شامل ومتكامل للدعم الذي يقدم وينبغي تعزيز الاتصال مع مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية من أجل توفير حلقة وصل فعالة بين وكالات ومنظمات الأمم المتحدة وهذه الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية.

والتنسيق دون الإقليمي جوهرى لربط الاتفاقات على الصعيد الإقليمي بالأولويات والإجراءات على الصعيد الوطني. وينبغي مواصلة تعزيز بناء الثقة بين وكالات الأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية، وفيما بين وكالات الأمم المتحدة. ويتسم بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية والوكالات المشاركة بالأهمية الحاسمة لكفالة الإنجاز الأمثل، وينبغي تعزيزه بناء على ذلك. وسييسر هذا البرمجة المشتركة وتنفيذ أنشطة لدعم الاتحاد الأفريقي ومبادرة نيباد. ويجب أن تمنح المجموعات الأولوية لوضع وتنفيذ خطط أعمال تتواءم مع البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي والخطط الإستراتيجية لمفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

ومن الجوهرى زيادة القدرة المؤسسية (البشرية والمالية والمادية). ويستلزم هذا زيادة الالتزام والقيادة والدعم المؤسسي من جانب جميع المعنيين - وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الأفريقية. ونظراً لتوسيع ولاية أمانة آلية التشاور الإقليمية (بعد إعادة تحديد وضعها من مجرد جهة تتولى التنظيم لتصبح منسقة إستراتيجياً)، يجب تزويدها بموارد كافية لتمكينها من أن تضطلع بدورها في التنسيق الاستراتيجي بفعالية، وأن تحقق الآمال المرجوة منها. ويجب أن تتخذ اللجنة ووكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المشاركة في آلية التشاور الإقليمي إجراءات في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بالآلية الأفريقية لاستعراض الأقران، ففي حين تتيح هذه العملية فرصة فريدة للجنة كي ترصد وتعزز الحوكمة الرشيدة في أفريقيا، لم تكن مشاركة اللجنة في تنفيذ ذلك خالية من التحديات الخاصة بها. وكما يتضح من خبرات اللجنة في هذه العملية، ظهر عدد من التحديات الحرجة ويلزم التصدي لها، وذلك على النحو التالي: أولاً، تفتقر الأمانة القارية إلى القدرات المطلوبة، وبخاصة القدرات البشرية والبحثية لإدارة العملية تقنياً وبفعالية وتوفير القيادة في عملية الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران. ويتعين أن تقوم اللجنة بسد هذه الثغرات في القدرات على الدوام ثانياً، تستهلك هذه العملية قدراً كبيراً من الموارد البشرية والمالية للجنة، بإيفاد بعثات استعراض مخصصة الغرض ولأجل مطولة. وينبغي تخطيط استعراض الآلية بصورة واقعية فيما يتعلق بمدى توفر خبراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

تشكل الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران نشاطاً رئيسياً للجنة وتتسم مساهمتها فيها بالأهمية الحاسمة لكفالة استقلالية الاستعراض الذي تجريه الآلية ومصادقته ونزاهته. وتتيح الآلية فرصة هامة للجنة كي تجعل العملية حواراً وطنياً بناء وتقيم ثقافة جديدة للحوكمة في القارة. وكلما أعرب المزيد من البلدان عن استعدادها لبدء عملية الاستعراض (5 بلدان إضافية في عام 2008)، ستكون هناك حاجة للحصول على مساعدة فنية مكثفة من اللجنة في الأشهر القادمة. وبالإضافة إلى هذا، هناك طلب متواصل من مؤسسات التنمية الدولية الأخرى ووكالات الأمم المتحدة التي تعتمد على اللجنة للحصول على المعارف والمشورة الفنية فيما يتعلق بمفهوم استعراض الأقران والدروس التي تستقى من تنفيذه.

وفي ضوء ما ورد أعلاه، تدرج المسائل التالية للنظر فيها:

(أ) تعزيز الالتزام المؤسسي والقيادة من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة ومنظماتها المشاركة في آلية التشاور الإقليمي ومن جانب المنظمات القارية والإقليمية؛

(ب) وتوفير موارد إضافية لأمانة آلية التشاور الإقليمي في اللجنة لتقديم الدعم اللازم من أجل فعالية أداء الآلية؛

(ج) وتعزيز دعم بناء قدرات مفوضية الاتحاد الأفريقي وأمانة الشراكة الجديدة والجماعات الاقتصادية الإقليمية؛

(د) وتعزيز قدرة الأمانة القارية للآلية الأفريقية لاستعراض الأقران (البحث والتخطيط والتنظيم والتوعية)؛

(هـ) عقد اتفاق رسمي بين اللجنة وأمانة الآلية عن طريق مذكرة تفاهم؛

(و) تعزيز دعم بناء القدرات لأصحاب المصلحة الوطنيين ذوي الصلة في الآلية (منظمات المجتمع المدني، والبرلمانيين، والقطاع الخاص وما إلى ذلك) والقدرات البحثية الوطنية في مجالات الحوكمة.

- (ز) تعميق عملية ما بعد الاستعراض ولا سيما رصد تنفيذ برنامج العمل الوطني؛
- (ح) تشجيع البلدان المشاركة في الآلية على التعجيل ببدء العملية على الصعيد الوطني وتشجيع الأعضاء غير المشتركين في الآلية على الانضمام إليها.